

سياج المستقبل

صواريخ للاستعمال في البحر ومن البحر الى البر. كما يجب ان تكون للبنان شبكة دفاع من الصواريخ الفعالة لتدمير الطائرات المعادية اذا هي جابت اجواءه على علو مخفوض او متوسط.

بالتأكيد كلفة تأمين تدريب جيش على الصورة التي نشير اليها وتوفير الانظمة الدفاعية والتجهيزات التي تسمح بحركية سريعة وفعالة، وصواريخ ارضية وجوية، لن تقل عن ملياري دولار في السنة ومدى سنوات.

ولو اننا خصصنا الجيش منذ سنوات بتجهيزات وانظمة كالتي نقترح لما كان هناك فريق يحول دونه وحراسة الحدود، ولما كانت هناك خروق جوية وبحرية، وشعور بأن لبنان بلد ارضه مستباحة لكل طامع شرس، ولما كان هناك قصور لوجستي في دعم الاعمال القتالية للجيش.

وفي حال استقرار الامن والاطمئنان الى القدرة على صد العدوان من الخارج، يستطيع لبنان استقطاب الاستثمارات، واسترجاع القسم الاكبر من شبابه المهجر الباحث عن فرص العمل والاكتساب، وبالتأكيد كان لبنان ليستقبل مئات الشركات التي يسيّرنا شبابه في الخارج لأن الامن مفقود في الداخل، كما ان الخدمات الاساسية فيه، كالكهرباء والاتصالات وعمليات النقل، اكثر كلفة مما هي في البلدان المحيطة. وسيادة الامن وتعاضل الاقتناع بالقدرة على التصدي للعدوان يؤمنان للبنان واللبنانيين ازدهارا لم يعرفوه حتى تاريخه. ومنطقة الشرق الاوسط التي تعج بالفرص والاستثمارات والتي اصبح لبنان كأنه خارج تطوراتها ستشهد تركيزا على لبنان لم يتوافر لأي بلد آخر في المنطقة على رغم المظاهر التي باتت معروفة.

لننظر الى الاردن الذي رسخ الامن وتصدى للعدوان الداخلي والخارجي مطلع السبعينات، اين هو اليوم. ولننظر الى قبرص التي عصفت بها انواء التقسيم كيف استطاعت عن سبيل الاستقرار تحقيق التطور والازدهار. ولننظر الى سوريا التي اقرت في العامين المنصرمين تشريعات تشجيعية للاستثمار في مجالات المصارف وشركات التأمين وشركات التطوير العقاري والسياحي وشركات انتاج الكهرباء، كيف تستقطب اليوم الاستثمار وتتعج بالحركة.

وبعد، هل نقول إن تقوية الجيش مكلفة ووضعتنا المتمثل بعجز مالي كبير لا يسمح بالإففاق وتالياً نتقبل التقهقر وسيادة مناخ عدم الاستقرار والفتنة، أم نفيق الى حقيقة راسخة ألا وهي ان الجيش لجميع اللبنانيين، والجيش يمكن ان يكون مدرسة للمهندسين والمبرمجين والطيارين والميكانيكيين والبحارة. وقبل كل شيء الجيش سياج الأمان للبنان ومرتكز الأمل في مستقبل يبدو مظلماً ويمكن أن يكون واعداً.

مروان اسكندر

في خضم المعارك التي يخوضها الجيش بكفاية ومقابل ثمن باهظ في الارواح، لا بد من التذكير بأسباب تدمير لبنان في السبعينات.

عام 1973 خاض الجيش معارك طاحنة مع الفلسطينيين في المخيمات جنوب بيروت واستعمل في حينه الطائرات لضرب المقاتلين الفلسطينيين الذين كانوا يوسعون دون تردد مدى سيطرتهم على إحياء بيروت الغربية، وكانت الغلبة كما اليوم للجيش. لكن الرئيس الراحل حافظ الاسد تمنى على الرئيس الراحل سليمان فرنجيه إيقاف الضرب وكانت الاستجابة من الرئيس اللبناني ذي الشهامة. الا أن ياسر عرفات بعد استعادة مقاتليه أنفاسهم، عاد الى الممارسات السابقة وادعى جهاراً انه يحكم لبنان الى حين ترحيله مع قواته في ايلول 1982 نتيجة الاحتلال الاسرائيلي لمدينة بيروت.

ومنذ عام 1975 ولبنان مغيب عن الاستقرار والنمو والازدهار. وكلما ظهرت بشائر انفراج، كما تحقق عام 2002 نتيجة مؤتمر باريس 2، تنفجر الاوضاع. وكانت المأساة الكبرى عام 2005 التي تمثلت باغتيال الرئيس رفيق الحريري.

وعام 2006 حينما ظهرت بشائر انفراج اقتصادي ونمو متسارع في الأشهر الستة الاولى وحقق لبنان للمرة الاولى منذ سنوات معدل نمو على مستوى ستة في المئة، طرأت حرب تموز ومفاعيلها المدمرة اقتصادياً وعلى صعيد الوثام السياسي.

وسنة 2007، وبعد مؤتمر باريس 3 الذي حقق التزامات لمصلحة لبنان على مستوى 7,6 مليارات دولار، تعاضمت الخلافات السياسية. وبعد التأكد من قيام المحكمة ذات الطابع الدولي وقبيل تولي مجلس الامن أمرها، برزت تحديات مقاتلي "فتح الاسلام" الذين وفدوا الى لبنان من افغانستان والصومال وسوريا والسعودية والاردن، اضافة الى فريق لبناني غارق في الاصولية. وقد كان الجيش دائماً محور الالتقاء لتلافي الانحدار الى الهاوية، وهو اليوم مرتكز التلاقي اللبناني حتى بين الافرقاء المتباعدين سياسياً، وبات من الواضح أن علينا تقويم ما يجب أن يكون عليه هذا الجيش تجهيزاً واستعداداً.

ولنذكر ان الضباط المشرفين على القتال ينتمون الى مختلف الطوائف، وان الشهداء الشباب من جميع العائلات الروحية، والاستخلاص الواضح هو أن على لبنان تقوية جيشه بالتجهيز والتدريب ووسائل ادارة المعارك الحديثة وذلك من اجل الحفاظ على السلم الاهلي وتأمين قيامة الوطن وترسيخ اسس ازدهاره.

الجيش يجب ان يكون مؤلفاً من 60 الفاً، نصفهم على الاقل من المقاتلين. ويجب ان يكون مجهزاً بأحدث الدبابات، وطائرات الهليكوبتر الهجومية، والزوارق البحرية السريعة التي تحمل

ميزان متكافئ بين الايجابيات والسلبيات لواقع الرعاية الدولية

تقرير بان كي - مون إنذار بعودة الاستباحة الاقليمية

كتبت روزانا بومنصف:

يكشف التقرير الرابع حول تطبيق القرار 1701 الذي رفعه الامين العام للامم المتحدة بان كي - مون الى مجلس الامن على نحو واضح خضوع لبنان او بالاحرى اخضاعه لصفة الساحة الاقليمية للتجاذبات بين الدول المجاورة وان لم يقلها بان في تقريره صراحة. فهناك من جهة اسرائيل "التي اشارت الى اليونيفيل" الى حصول زيادة كبيرة في انتهاكاتهما الجوية من خلال التحليق بطائرات نفائة وآليات جوية غير مأهولة فوق الاراضي اللبنانية. تحصل الانتهاكات في شكل شبه يومي وغالباً ما يبلغ عددها بين 15 و20 حتى انها بلغت 32 تحليقاً في يوم واحد. وتستمر الحكومة اللبنانية في الاعتراض على هذه الانتهاكات الخطيرة للسيادة اللبنانية والقرار 1701 بينما تصر الحكومة الاسرائيلية على انها اجراء امني ضروري سيتواصل". ويضيف: "لا تشكل الطلعات الجوية الاسرائيلية انتهاكات متكررة لاحكام ذلك القرار وكل قرارات مجلس الامن ذات الصلة فحسب، بل تقوض ايضاً صدقية "اليونيفيل" والجيش اللبناني وتؤثر سلباً في الجهود الهادفة الى نشر الاستقرار على الارض".

في المقلب الاخر، طالب سوريا وإيران بان تتحملا "مسؤوليتهما في ضمان احترام حظر السلاح الى لبنان طبقاً للقرار 1701" وشدد على ان سوريا خصوصاً "مسؤولية مشتركة في السيطرة على حدودها مع لبنان تنفيذاً للفقرة 15 من القرار 1701"، متحدثاً عن عدم وفائها بوعود قدمتها اليه في شأن ترسيم حدودها مع لبنان، وقد حضها على "اعادة النظر في سياستها" التي تقول بأن حل مسألة مزارع شبعا ممكن فقط بعد توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل"، معتبراً ان ذلك يتناقض مع القرارين 1680 و1701.

وفي النقطة الأخيرة توقف مراقبون دبلوماسيون عند طلب بان الى سوريا اعادة النظر في سياستها حيال موضوع مزارع شبعا، في حين لم يتم اللجوء الى الخيار المتمثل بتحديد هذه المزارع ومد "الخط الأزرق" من الحدود بين لبنان واسرائيل الى تلك المنطقة من أجل وضعها تحت وصاية الامم المتحدة في انتظار ترسيمها كحدود نهائية بين لبنان وسوريا بعد استعادتها الجولان من اسرائيل، وذلك لأن سوريا رفضت في الواقع ترسيم أو تحديد هذه المنطقة بينها وبين لبنان.

ومع ان بان اكد "انه مستمر في التحقيق في نواحي المسح والابعد القانونية والسياسية للاقتراح الذي قدمته الحكومة اللبنانية في النقاط السابع، وتحديداً وضع مزارع شبعا تحت وصاية الامم المتحدة الى حين ترسيم الحدود في صورة نهائية"، فان هؤلاء المراقبين تخوفوا مما قد يخفيه طلب بان من سوريا اعادة النظر في موقفها كأنما ثمة اعادة نظر او عقبات تحول دون تلبية طلب لبنان وبالتالي التسليم مجدداً بمنطقة سوريا ابقاء المزارع رهينة لدى اسرائيل حتى استعادتها مع الجولان من الاحتلال. وهو امر خطر لانه يحدث خلافاً في تنفيذ القرار 1701 ويعيد احياء الدوائر نفسها التي كانت قبل هذا القرار، علماً انها لا تزال كلها موجودة، أي الاسرى والانتهاكات الاسرائيلية ومزارع شبعا الى تسليح الميليشيات عبر سوريا.

وهناك جانب آخر من الانتهاكات للقرار 1701 يثيره بان في تقريره، وهو يتعلق بـ"التقارير المقلقة جدا والمشوشة عن عمليات نقل سلاح الى حزب الله" وافرقاء فلسطينيين"، وهي تشكل انتهاكا واضحا لنص القرار 1701 (2006) ومضمونه وكذلك للقرار 1559 (2004). وتقرير بان بهذا المعنى يشكل مستندا يؤكد ان هناك على الاقل التقاء من فئات اقليمية متعددة

على جعل لبنان ساحة صراع مجددا لكل منها سعياً الى تحقيق اهدافها الخاصة التي تزعم استقرار لبنان وتنتهك سيادته.

تبعاً لذلك، يخضع تقرير بان كي - مون، وفق قراءة واقعية لمضمونه، الى ميزان ايجابيات وسلبيات لا يزال يضع الرعاية الدولية للبنان في منتصف الطريق تماماً بين القدرة على اكمال تنفيذ قرارات الامم المتحدة وقدرة مناهضي هذه القرارات على عرقلتها. ففي كفة الايجابيات لا يغيب عن التقرير التعميم الدولي الواضح والثابت على المضي قدماً في منع اعادة تحويل الجنوب ساحة تفجير ظرفية من شأنها ان تشعل موجات اقليمية هذه المرة في حال حدوث اي صدام مماثل لحرب تموز الماضي. كما لا يغيب وضع كل تطورات ما يحصل في لبنان تحت المجهر الدولي بأدق التفاصيل التي قد لا يعرفها اللبنانيون انفسهم. وبذا ذلك واضحا في الوقائع التي اوردها التقرير في مختلف فقراته سواء ما تعلق منها بالوضع في الجنوب او في سائر المناطق.

وبرز هذا التصميم في المعايينة الحسية التي بدأت الامم المتحدة اجراءها للحدود اللبنانية - السورية وتبني التقرير توصيات لجنة تقويم وضع الحدود بحماسة واضحة، بينما طرح في الكواليس الدبلوماسية جملة اقتراحات ربما تسلك طريقها الى المناقشة في مجلس الامن بدءاً بالاستعانة بمراقبين دوليين على ما اوصت اللجنة الدولية نفسها، وربما وصولاً الى صيغة وسطية ما بين نشر مراقبين دوليين او التلويح مجدداً بالاستعانة بالقوة الدولية وخصوصاً ان بان اقر بخيبته من عدم قيام سوريا بأي اجراء يساعد في هذا الاطار على رغم الوعود التي قدمتها اليه. فهذا الموقف من سوريا يعطي الامم المتحدة صدقية جديدة لاكمال الحوار الذي بدأه بان خلال زيارته سوريا مع المسؤولين فيها من دون اغفال الموقف الدولي الحازم من خطورة ابقاء الحدود اللبنانية - السورية سبباً رئيسياً لعدم الاستقرار في لبنان.

اما في كفة السلبيات فيعكس الاطار العام للتقرير مدى التعقيدات والعيوامل الخطرة التي نشأت منذ صدور القرار 1701، ان ان سنة واحدة فقط نقلت لبنان من مقلب الى آخر، ولم توفر الرعاية الدولية له، على اهميتها وضرورتها وحتميتها، الوقاية اللازمة والبرادع الكافي لمنع زعزعة امنه واستقراره التي اشار اليها بان في مطلع تقريره. ويخشى كثيرون من المراقبين ان يكون التفجير الذي استهدف الكتيبة الاسبانية في قوة "اليونيفيل" نذير مرحلة اختبار قاسية جداً ليس للبنان فحسب، بل للرعاية الدولية له لحملها على التخلي عنه وتركه لكل مشاريع الزعزعة والفوضى والتقسيم. ذلك ان هاجس تجربة عام 1983 وذكرها القاسية في تفجير مقري "المارينز" والوحدة الفرنسية "دراكار" ضمن القوة المتعددة الجنسية آنذاك لا تفارق الذاكرة اللبنانية كل مرة تستهدف فيها القوة الدولية في الجنوب او تستعاد ظروف الصدمات بين المجتمع الدولي والقوى الاقليمية المناهضة له في لبنان. ومع ان لبنان لا يملك الا التمسك بالدعم الدولي المائل في تقرير بان كي - مون وتقارير سبقته، فان الوقائع الميدانية، سواء تلك المتعلقة بالنزاع مع اسرائيل او بالتسلح عبر الحدود اللبنانية - السورية او بالمخطط الارهابي المتنقل في مختلف المناطق، لا تترك املاً كبيراً للبنانيين في التطلع الى حل لا يزال بعيد المنال ما دام التقرير نفسه يسمي القوى الاقليمية التي تعطل تنفيذ ما تبقى من القرار ولا يوحي اي قدرة على لجم هذه القوى.

شعبا - الجولان - الأردن

للقرار 1701، من دون ان تحاول حكومة لبنان القيام بأدنى واجباتها لوقفها، حتى لو اقتضى الامر اغضاب النظام السوري، المتدخل اساسا في الشؤون اللبنانية، والمهدد لأمن لبنان القومي بوسائل واساليب شتى على النحو الذي نراه اليوم.

ان مسألة نشر قوة دولية على الحدود لم تطرح بعد، انما المطروح هو الاستعانة بمراقبين ووسائل متطورة تكنولوجياً ومساعدات تقنية لبناء قوة حرس حدود لبنانية قادرة وفاعلة. ولكن امن الحدود كما هو معلوم يحتاج الى الشريك المقابل، فما بالك اذا كان هذا الشريك مصدر الاعتداء على امن جاره، كما هو واقع الحال مع سوريا؟ فالمسلحون لا يعبرون من لبنان الى سوريا لارتكاب تفجيرات، او ليتمترسوا في مخيمات داخل سوريا لاقامة دويلات مسلحة في قلبها. بل ان العكس هو الصحيح، ويجب ان يوضع له حد.

سيغضب الرئيس بشار الأسد عند انتشار بعض المراقبين التقنيين على الحدود لمساعدة السلطات اللبنانية. وربما غضب اكثر إذا تطورت الامور في الأشهر القليلة المقبلة بتوسع الانتشار ورفع مستوى المراقبة. وهو في كل الاحوال عائد لا محالة الى سياسة اقفال الحدود القديمة - الجديدة للضغط على الاقتصاد اللبناني. فهل يستسلم لبنان للابتزاز؟ طبعاً لا. فإذا كانت دمشق بشار تعتبر ان المراقبين الدوليين يشكلون مساً بأمنها القومي، فإنها مدعوة الى تغيير سياساتها وسلوكها حيال لبنان. اما اذا واصلت ما تقوم به حالياً، فلا تستغربن اذا ما جاء يوم وانتشرت قوة دولية معززة على الحدود المشتركة، ولا تستغربن خصوصاً اذا ما اضطرت سياسة الضغط، عبر اقفال الحدود، لبنان يوماً الى البحث جدياً عن معابر اخرى غير تلك المشتركة مع سوريا.

علي حماده

من الروايات التي يضحها أتباع سوريا في لبنان، ان الحكومة اللبنانية تعدّ العدة مع الامم المتحدة لاستبدال المعابر الحدودية مع سوريا بطريق سريع يربط لبنان بالأردن مباشرة عبر المنطقة المنزوعة السلاح التابعة لعمليات قوات "الاندوف" لمراقبة فك الاشتباك السوري - الاسرائيلي في الجولان. ويبني هؤلاء المعطيات على قاعدة ان الامم المتحدة تفتح امام لبنان ابواب الإستغناء عن العبور عبر سوريا الى سائر ارجاء المنطقة.

ان هذه المعلومات، التي يجري دفعها الى ساحة الصدام السياسي اللبناني الداخلي، تنطلق من أمرين متوقعين على المدى القريب:

اولاً - ان تقرير الامين العام للامم المتحدة حول واقع الحدود بين لبنان وسوريا، والتقرير المتعلق بتنفيذ القرار 1701، يلتقيان على ان الحدود مع سوريا هي حدود سائبة ويجري عبرها تهريب السلاح والمسلحين، ولا سيما الارهابيين، مما يستدعي حكماً مساعدة المجتمع الدولي لبنان في ضبط حدوده اقله عبر نشر مراقبين دوليين، ووسائل مراقبة متطورة لكل المعابر غير الشرعية المنتشرة على الحدود والتي تزيد على 82 معبراً.

ثانياً - ان الموقف السوري واضح باعتبار ضبط المعابر بمساعدة الامم المتحدة، بما في ذلك نشر مراقبين دوليين، أمراً يمس الأمن القومي السوري، والرد عليه كما صرح مسؤولون في النظام سيكون باعتبار ذلك عملاً عدائياً، وبالتالي اقفال الحدود.

بناء على ما تقدم تجد الشرعية اللبنانية نفسها أمام خيار الاستعانة بمساعدة دولية لوقف هذا التدفق الارهابي الآتي من خلف الحدود، وهي بذلك تختار الحفاظ على أمن اللبنانيين، والعرب ايضاً. فلا يعقل ان تظل الحدود معبراً لمئات المسلحين، ولآلاف الاطنان من الاسلحة الواردة خلافاً

أعجوبة

اعمار وسط بيروت ولا يقدم اي خدمة لمعرفة من اطلق الصواريخ من الجنوب ومن قتل الجنود الدوليين الستة، وينظر الى مأساة النازحين من البارد ولا يرى اي صلة لها بما فعلته وتفعله المنظمة الارهابية المسلحة من دمشق واعوانها، من تسبب بالنزوح وكوارثه. انه يفتش عن اي مشكلة مع السلطة التي تدير لبنان ولا يرى اي مشكلة في كل المشاكل التي تتسبب بها السلطة في سوريا للبنان.

اما الخط التوافق الى الاستقلال فيرى ان البديل من الحرية التي يسعى الى استعادتها هو هيمنة ستعيد الى لبنان ابشع اصناف القهر الذي سيعود مصحوباً بالثأر والانتقام. ويعلم ان كلام فريق الوصاية على حكومة الوحدة الوطنية هو الرداء الذي يخفي في داخله كل مشروع اعادة القرار من بيروت الى دمشق وطهران. ويدرك ان الاتهامات التي تساق ضد الحكومة الحالية بأنها تعيش بقدرة اميركية واوروبية هي التعبير الذي يريد ان يقول ان لا حياة لسلطة لا ترتبط بالنظاميين السوري والايرواني. ويؤمن بأن لبنان الذي تريده جماعة الوصاية السورية هو الذي يحكمه رئيس على شاكلة الرئيس اميل لحود وحكومة على شاكلة حكومات ما قبل الانسحاب السوري عام 2005 ومجلس نواب مثل الذي عرفناه 15 عاماً منذ عام 1990.

التسوية مطلوبة بكل تأكيد انما عندما تحدث اعجوبة من اثنتين: ان يقبل اللبنانيون ان تعود السلطة الى عنجر او يقبل اهل الوصاية بالاعتراف بأن لبنان لن يعود الى الورا. حتى الآن لا يبدو ان هذا الزمان زمن الاعاجيب.

احمد عياش

اللبنانيون محكومون بالتسوية. العبارة يرددتها كثيرون في الداخل والخارج، لكن التدقيق فيها يبين ان الامر يتعلق بطرفين هما حتى الآن خيطان متوازيان لا يلتقيان، واذا التقيا فستكون اعجوبة، نسبة الى ما عليه الحال الآن.

خيطان ارتسما عندما وقعت جريمة 14 شباط 2005 واستمر في عدم الالتقاء في محطات كثيرة. انه خط 8 آذار وخط 14 آذار. وعبثاً كانت المحاولات لجمعهما في تجارب الحوار الداخلي وايضا في الحوار الخارجي. وآخر عينة هي ما حل بالمبادرة العربية.

خط 8 آذار رسمه النظام السوري، وخط 14 آذار رسمه استقلاليو لبنان.

الاول يريد ان يغير مجرى التاريخ منذ 14 شباط 2005 فيعود الى ما كان عليه النفوذ السوري، وإن يكن السوري في دائرة الشبهة في اغتيال الرئيس رفيق الحريري وسائر الاغتيالات ومحاولات النيل من استقرار هذه البلاد، كما هي الحال في مخيم نهر البارد.

والثاني يريد ان يمضي التاريخ في مجراه الذي يؤكد ان العودة الى الورا ضرب من الخيال وحالة من حالات الوهم، فلبنان لن يحكمه سوى بنيه وإن كره بعضهم ذلك.

الخط التوافق الى الوصاية السورية يريد ان يثبت يومياً ان لبنان لن يستقر قبل ان تعود الى النظام السوري كلمته في هذه الارض، فهو ينقلب على قرارات الحوار بالاجماع. ويذهب الى الحرب في تموز 2006 حتى وإن دمر الوطن، ويأتي بالسلاح الى مخازنه في وقت يتطلع الجيش الوطني الى من يأتيه بالسلاح من شتى انحاء العالم لمواجهة افواج الارهاب، ويرسل غطاسين الى قبالة النورماندي ليرى نسبة التلوث الذي يسببه مشروع